مساهمة الإبداع التكنولوجي في تدعيم المركز التنافسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار سعي دائرة التنمية الاقتصادية – حالة الجزائر–

د. مخفي أمين
أستاذ محاضر أ
جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم–
أ. بن جميل هناء
طالبة دكتوراه
جامعة محمد خيضر – بسكرة –

الملخص:

نظرا الأهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن التفكير والبحث عن الاستراتيجيات الفاعلة أصبح لازما لتحقيق النمو والتميز، وتبني آليات مناسبة، وفق أطر علمية لتنمية وتحفيز ودعم القدرات الإبداعية التي تمكنها من تعزيز قدراتها التنافسية وإحداث التغيير، وذلك بالاستناد إلى فهم واقعي لإمكانياتها التي تهدد بقائها ونموها.

والاعتماد على الإبداع التكنولوجي كآلية للتغيير وكخيار استراتيجي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبناء قدراتها التنافسية يعد عنصرا أساسيا في المنافسة العالمية الحادة وأصبح ضرورة ملحة خاصة في ظل التحديات المتنامية التي انبثقت من ظاهرة العولمة والتغيرات التقنية المتسارعة التطور الحاصل في ثروة المعلومات، كما أن المؤسسات والمنظمات التي تريد التميز والصدارة والقدرة على المواجهة والمساهمة في تحسين النمو الاقتصادي وتحقيق تنمية اقتصادية هي التي تتميز وتكون قادرة على خلق الإبداع والابتكار.

والجزائر كباقي الدول النامية والمتقدمة أصبحت تولي اهتماما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتجلى ذلك من خلال استحداث أطر قانونية وهيئات وطنية لتطويرها خاصة في مجال الإبداع التكنولوجي.

الكلمات المفتاحية: الإبداع التكنولوجي، التغيير، إدارة التغيير التنظيمي، التنافسية، الميزة التنافسية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية، التنمية الاقتصادية.

Résumé:

Given the importance of small and medium enterprises sector, the thinking and the search for effective strategies become necessary for growth and excellence, and the adoption of appropriate mechanisms, according to scientific frameworks to develop, motivate and support the creative abilities that enable them to enhance their competitiveness and bring about change, and that based on a realistic understanding of the capabilities that threaten their survival and growth.

And rely on technological innovation as a mechanism for change and as a strategic option for small and medium enterprises to build their competitiveness is a key element in the acute global competition and became especially in light of the growing challenges that have emerged from the phenomenon of globalization and technical change accelerated evolution in the wealth of information is an urgent necessity,The institutions and organizations that want to excellence and the ability to lead and confrontation and to contribute to the improvement of economic growth and economic development are characterized and be able to create innovation.

Algeria and just like any other developing and developed countries have become pay attention to small and medium enterprises and this is reflected through the development of legal frameworks and national bodies, particularly in the field of technological innovation to develop.

Keywords: technological innovation, change, organizational change, and competitive management, competitive advantage, small and medium enterprises, development, and economic development.

المقدمة:

في ظل التحولات العالمية المعاصرة نشأت توجهات جديدة في بعض محتويات نظريات التنمية الاقتصادية، إذ عرفت بروز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كمحرك أساسي للتنمية الاقتصادية في أغلب دول العالم، وحجر الزاوية فيها وهذا اعتبارا لمزاياها المتعددة، خاصة في مجالات المهارات التنظيمية، والقدرة على الإبداع، واستيعاب التكنولوجيا الجديدة، والتعرف على السوق، وقربها من المتعاملين فيه، وقدرتها على إنتاج سلع وخدمات تعتبر مدخلات لإنتاج سلع وخدمات أخرى، وهو الدور المتميز في إمداد المؤسسات الأخرى. وباعتبار اقتصاد المعرفة كمصدر للثروة محل اقتصاد رأس المال، فقد نتج عنه زيادة أهمية المعرفة وأصبحت الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بوصفها دافع النمو، وبات تراكم المعرفة وتطبيقها عاملا رئيسيا في النمو، وأساس عمليات بناء القدرات التنافسية، والتميز لكافة المؤسسات.

وبالنظر إلى أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن التفكير والبحث عن الاستراتيجيات الفاعلة أصبح لازما لتحقيق النمو والتميز، وتبني آليات مناسبة، وفق أطر علمية لتنمية وتحفيز ودعم القدرات الإبداعية التي تمكنها من تعزيز قدراتها التنافسية وإحداث التغيير، والمساهمة في تحسين النمو الاقتصادي وتحقيق تنمية اقتصادية وذلك بالاستناد إلى فهم واقعي لإمكانياتها التي تهدد بقائها ونموها. والاعتماد على الإبداع التكنولوجي كآلية للتغيير وكخيار استراتيجي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبناء قدراتها التنافسية يعد عنصرا أساسيا في المنافسة العالمية الحادة وأصبح ضرورة ملحة خاصة في ظل التحديات المتنامية التي انبثقت من ظاهرة العولمة والتغيرات التقنية المتسارعة التطور الحاصل في ثروة المعلومات، كما أن المؤسسات والمنظمات التي تريد التميز والصدارة والقدرة على المواجهة هي التي تتميز وتكون قادرة على خلق الإبداع والابتكار.والجزائر كباقي الدول النامية والمتقدمة أصبحت تولي اهتماما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتجلى ذلك من خلال استحداث أطر قانونية وهيئات وطنية لتطويرها خاصة في مجال الإبداع التكنولوجي.

إشكالية الدراسة: انطلاقا من كل ما سبق، يمكن طرح إشكالية الدراسة في التساؤل التالي:

كيف يساهم الإبداع التكنولوجيفي بناء تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية؟

المحور الأول: الإطار النظري لإدارة التغيير التنظيمي

1- التغيير أسبابه أهميته وأهدافه

1-1- ماهية التغيير: يحتضن القرن الحادي والعشرين بيئة أعمال تتميز بازدياد سرعة وتيرة الحياة الاقتصادية والتحديات المستمرة والمتلاحقة والمتجددة دوما، ناجمة عن التقلبات والتغيرات السريعة التي تدعمها التطورات التكنولوجية والأفكار المتقدة والمتجددة، ويعتبر التغيير "تحركا ديناميكيا، بإتباع طرق وأساليب مستحدثة، ناجمة عن الابتكارات المادية والفكرية، ليحمل بين ثناياه آمالا للبعض وإحباطا للبعض الآخر، وفي جميع الأحوال هو ظاهرة يصعب تجنبها"[1]، كما يعرف أيضا على أنه: "عملية طبيعية تقوم على عمليات إدارية معتمدة، ينتج عنها

[1] بهاء الدين المنجي العسكري، إدارة التغيير في منظمات الأعمال التجربة الماليزية نموذجا، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الإدارية، الأكاديمية المفتوحة بالدانمارك، 2010، ص 22.

إدخال تطوير بدرجة ما على عنصر أو أكثر، ويمكن رؤيته كسلسلة من المراحل التي من خلالها يتم الانتقال من الوضع الحالي إلى الوضع الجديد"[1].

2-1- أسباب التغيير: توجد العديد من الأسباب التي تقود المؤسسات إلى ضرورة تبني عملية التغيير، ومن هذه الأسباب نجد منها ما هو داخلي وخارجي:

– الأسباب الخارجية

- العوامل الاجتماعية من عادات وثقافات واعتبارات اجتماعية تؤدي إلى التغيير في أذواق الأفراد وأنماط استهلاكهم تجاه المنتجات من سلع وخدمات، إلى جانب تغير سلوكيات على اعتبارهم عرض عمالة لها توقعاتها ومتطلباتها التي تمارسها ضغوطهم الناتجة عن درجة تعليمهم وتدريبهم وطبقاتهم الاجتماعية؛
- العوامل الاقتصادية التي تقود وبشكل مباشر إلى التغيير خصوصا مع التوجه نحو اقتصاد السوق، وما يندرج تحت ذلك من خصخصة وتعدد للأسواق حادة التنافس وتوسعها، والتي لا بقاء فيها إلا للأقوى الذي يختار القطاع المناسب ويهتم بمطالب العملاء وتغير وتنوع احتياجاتهم؛
- العوامل التشريعية والسياسية من توجهات سياسية حكومية متعلقة بالجانب المالي والنقدي من نظم جبائية وقوانين للتصدير والاستيراد، والتي قد تسنها الدولة أو شركاؤها الاقتصاديون بما يتناسب والتغيرات السياسية والتشريعية على المستوى الدولي؛
- العوامل الطبيعية من زلازل وفيضانات وتغيير لدرجات الحرارة، والتي تؤثر بشكل مباشر على العديد من الأنشطة الاقتصادية الممارسة من قبل المؤسسات والتي تدفعها في مرحلة ما إلى ضرورة تبني التغيير وتحويله إلى ميزة تستفيد منها؛
- العوامل التكنولوجية ممثلة في الاختراعات والتطور المضطرد في الإعلام والاتصالات والذي جعل العالم قرية صغيرة يختصر فيها الوقت والجهد والمسافات، ما يسهل من العمليات والأنشطة التي تقوم بها المؤسسات من جهة، ومن جهة أخرى يفرض عليها مواكبة هذا التطور والتغير للاستفادة من القيمة المضافة التي تقدمها هذه العوامل؛

[1] معن محمود عياصرة، مروان محمد بني أحمد، إدارة الصراع والأزمات وضغوط العمل، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2007، ص 151.

- العولمة، والتي تضم كل العوامل السابقة، والتي تؤثر على كل الدول بما في ذلك مؤسساتها التي لا يمكن لها أن تبقى بمعزل عما يدور خارج أسوارها وحصونها من تغيرات على كل المستويات والأصعدة.

– **الأسباب الداخلية:** وتتمثل في:[1]

- تغيير أهداف المؤسسة التي أسست لأجلها، تبعا لتغيرات محيطها الخارجي أو بسبب تغير ثقافتها التنظيمية ونظرتها للمستقبل؛
- خطوط العمل غير الواضحة وعدم تحديد العلاقات التنظيمية، مما يؤدي إلى الإهمال واللامبالاة وغياب الثقة والفشل في تفويض السلطات؛
- زيادة طموحات العاملين وتعدد حاجاتهم ومطالبهم؛
- إدراك العاملين ووعيهم بضرورة التغيير حفاظا على حيوية مؤسستهم من خلال تشجيع روح التعاون والمبادرة الفردية والجماعية، من أجل تجديد روح العمل والقضاء على الروتين؛
- مختلف ضغوط العمل التي يعيشها الموظفون من صراعات سواء بين المرؤوسين أو مع الرؤساء، والتي تؤدي إلى تغيبهم عن العمل أو تدني معنوياتهم ورغبتهم في العطاء وتقديم المزيد لمؤسستهم.

1-3- أهمية التغيير وأهدافه: تحظى عملية التغيير بأهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسات نتيجة الأهداف التي تسعى لتحقيقها، ويمكن تلخيص ذلك في النقاط التالية:[2]

- زيادة قدرة المؤسسة على التكيف والتعامل مع ظروف البيئة المتجددة التي تعمل بها حفاظا على استمراريتها وبقائها؛
- خلق جو من الثقة بين العاملين في المؤسسة وفتح مجال المشاركة في تحقيق الأهداف التنظيمية وحل المشاكل والصراعات بينهم؛
- تحفيز العاملين من رؤساء ومرؤوسين على تطوير ذواتهم من أجل تطوير مؤسستهم بما يتناسب والتغيير الذي تواجهه وتتعامل معه؛

[1] معن محمود عياصرة، مروان محمد بني أحمد، إدارة الصراع والأزمات وضغوط العمل، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2007، ص 151.

[2] محمد الصيرفي، إدارة التغيير، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي– الإسكندرية، 2006، ص 19، وفريد النجار، إدارة التغيير الاستراتيجي العربي لمواجهة الأزمة المالية العالمية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية– الإسكندرية، 2009، ص 183.

- دفع المؤسسة للاعتماد على أساليب إدارية حديثة عوضا عن تلك المعتمدة لسنوات طويلة والتي أصبحت تقليدية ولا تتناسب مع الكم الهائل من التغييرات التي تعرفها كل المؤسسات على كل المستويات؛
- الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة وإدخالها في مختلف نظم المؤسسة.

1-4- أنواع التغيير: يمكن تصنيف التغيير وفقا لعدة معايير إلى عدة أنواع، نوضحها في الشكل الموالي:

الشكل رقم 1: أنواع التغيير

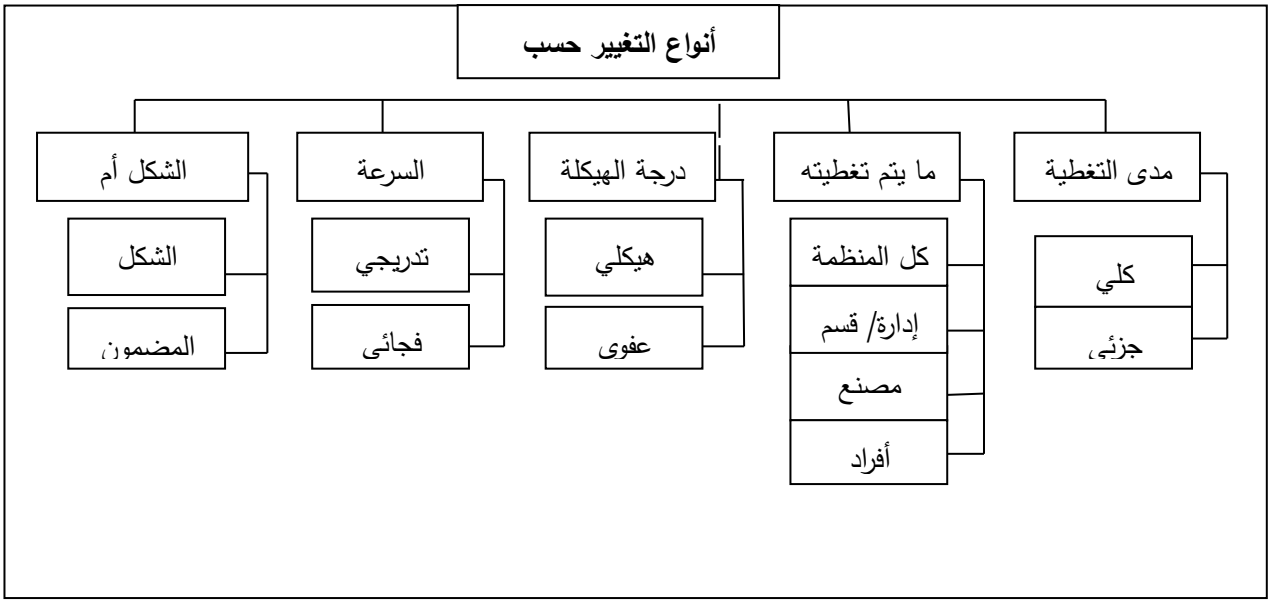

المصدر: أحمد ماهر، إدارة التغيير، الطبعة الأولى، الدار الجامعية – الإسكندرية، 2010، ص 16.

2- إدارة التغيير التنظيمي وخصائصها

2-1- تعريف إدارة التغيير: تعرف إدارة التغير على أنها: "إحداث تعديلات في أهداف وسياسات الإدارة أو في أي عنصر من عناصر العمل التنظيمي مستهدفة أحد أمرين أساسيين هما ملائمة أوضاع التنظيم، أو استحداث أوضاع تنظيمية وأساليب إدارية تحقق للتنظيم سبقا على غيره من المنظمات"[1]، كما تعرف على أنها: "الاستعداد

[1] مسفر بن فيحان بن قويد الدوسري، أثر عوامل التغيير الداخلية والخارجية في التميز التنظيمي في مراكز الوزارات في المملكة العربية السعودية دراسة تطبيقية من وجهة نظر العاملين، مذكرة ماجستير، قسم الإدارة العامة، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، المملكة العربية السعودية، 2011، ص 04.

المسبق من خلال توفير المهارات الفنية والسلوكية والإدارية لاستخدام الموارد المتاحة (بشرية، قانونية، مادية وزمنية) بكفاءة وفعالية للتحول من الواقع الحالي إلى الواقع المستقبلي المنشود خلال فترة محددة بأقل سلبيات ممكنة على الأفراد والمؤسسات بأقصر وقت وأقل جهد وتكلفة وبناء"[1].

2-2- خصائص إدارة التغيير: يمكن إدراك جملة من الخصائص التي تتمتع بها إدارة التغيير، نلخصها فيما يلي:[2]

- **التوافقية**: وترمي إلى ضرورة خلق توافق وتكامل بين أهداف عملية التغيير ورغبات مختلف الأطراف الفاعلة في هذه العملية من إدارة وموظفين، يسعون إلى تحقيق تطلعاتهم والحفاظ على الرضا المتبادل بينهم وبين مصلحة المؤسسة التي يعملون بها؛
- **المشاركة**: تحتاج بيئة التغيير إلى درجة مهمة من الانسجام، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال المشاركة الواعية لكل الفاعلين في هذه العملية، سواء قادة التغيير أو المتأثرين بهذا التغيير؛
- **الواقعية**:لابد أن ترتبط عملية التغيير بواقع المؤسسة، ويعبر عن ذلك الواقع إمكانياتها وقدراتها المتاحة وظروفها التي تعيشها؛
- **الفعالية**: فعالية عملية التغيير تتوقف على قدرتها على التحرك بحرية تتناسب ونظرتها للتغيير والأنظمة المستهدفة من هذه العملية، من خلال توجيه القوى الفاعلة داخل المؤسسة والتأثير عليها بما يخدم عملية التغيير؛
- **الاستهداف**: إن عملية التغيير عملية غائية، لا تتم عشوائيا دون إطار منظم وأهداف محددة، وإنما هي فعل واعي وذكي يهدف إلى توحيد كل الأطراف الفاعلة والتيارات المتواجدة في المؤسسة ودمجها في عملية التغيير، وضمان تأقلمها مع المناخ الجديد الذي تعيشه؛
- **الشرعية**:الإطار الشرعي والقانوني والأخلاقي يلعب دورا محوريا في نجاح عملية التغيير، وهذا حفاظا على كيانها من موجات التغيير التي قد تعصف بها؛

[1] نفس المرجع السابق، ص 24.

[2] زيد منير عبودي، إدارة التغيير والتطوير، الطبعة الثانية، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2010، ص ص 22-23.

- **الإصلاح**: الهدف من عملية التغيير إصلاح وضع ما، أي معالجة الاختلالات والعيوب القائمة، والتي تتعارض مع التغيير الذي تواجهه؛
- **الرشد**: المؤسسة كوحدة اقتصادية عليها التحلي بالرشادة والمسؤولية، أي التفكير العقلاني بكل القرارات التي سيتم اتخاذها خلال عملية التغيير هذه، ويتضمن ذلك الأخذ بعين الاعتبار العائد والتكلفة التي يخضع لها كل تفكير في قرار ما، وهذا تجنبا للخسائر التي قد تضرب بعملية التغيير عرض الحائط؛
- **القدرة على التطوير والابتكار**: التغيير يتضمن الإبداع، بل وهي إحدى خصائصه التي تلازمه والتي تفرض عليه إيجاد بديل أكثر تطورا وجودة عما هو قائم حاليا، إذن فالتغيير يحمل في طياته الابتكار والتطوير الدائم والريادة؛
- **القدرة على التكيف السريع مع الأحداث**: ويعني ذلك الاهتمام بالقدرة على امتصاص الضغوط والأحداث المهددة لكيان المؤسسة، أي التفاعل معها ومحاولة التحكم فيها والسيطرة عليها للإبقاء على حيوية واستمرارية المؤسسة.

المحور الثاني: أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية كبيرة في مختلف دول العالم على تنوع أنظمتها وتعدد أطرها القانونية، وهو ما نتج عنه تعدد في تعاريفها والمعايير المعتمد عليها في تصنيفها والمتنوعة بين حجم العمالة وحجم رأس المال وطبيعة النشاط الممارس وغيرها من المعايير المستخدمة تبعا لعدم التكافؤ في تطور ونمو الدول والذي يشكل عاملا أساسيا في تحديد مفهوم أو تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فنجد الاتحاد الأوروبي يعرفها كميا وفق المحددات التالية:[1]

- حجم تداول سنوي لا يزيد عن 28 مليون دولار أمريكي؛
- حجم رأس المال المستثمر لا يزيد عن 14 مليون دولار أمريكي؛
- عدد العمال والموظفين لا يزيد عن 250 عامل.

[1] نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، 2007، ص 26.

أما المشرع الجزائري فيعرفها مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات:[1]

- تشغل من 1 إلى 250 شخص؛
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار؛
- تستوفي معايير الاستقلالية.

وفي ذات السياق فقد قام المشرع الجزائري بالتفرقة بين المؤسسة المصغرة والصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال بعض مواد القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتعلق الأمر بالمادة الخامسة والسادسة والسابعة، والتي يمكن تلخيصها في الجدول الموالي:

الجدول 1: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال	مجموع الميزانية السنوية
مؤسسة مصغرة	من 1 إلى 9 عمال	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49 عامل	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250 عامل	من 200 مليون دج إلى 2 مليار دج	من 100 إلى 500 مليون دج

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18.

وذهبت لجنة استقصاء حول المشروعات الصغيرة تم تشكيلها في بريطانيا سنة 1969 في تقرير أعدته سنة 1971، إلى تعريف المشروع الصغير على أنه ذلك المشروع الذي:[2]

- له حصة سوقية صغيرة نسبيا في سوقه الكلي؛
- يدار من قبل مالكيه أو بعضهم بطريقة شخصية، وليس من خلال هيكل إداري وسيط (أي عدم اعتماد إدارة محترفة لإدارة المشروع)؛

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18، الجريدة الرسمية، العدد 77، المؤرخة في 2001/12/12، ص 06.

[2] أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، الأصول العلمية والعملية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، ص ص 26-27.

- مستقل، حيث لا يشكل جزء من مشروع كبير، وأن المالك/ المدير لا يخضع لسيطرة خارجية في اتخاذ قراراته الأساسية.

كما يمكن تعريفها أيضا على أنها: "مجموعة من المنشآت والأعمال التي تقوم بالإنتاج على نطاق صغير، وتستخدم رؤوس أموال صغيرة، وتوظف عددا محدودا من الأيدي العاملة، وتتبع أسلوب الإنتاج الحديث"[1].

2- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الخصائص نذكر منها:

- سهولة تأسيسها وعدم احتياجها لموارد مالية معتبرة إذا ما قورنت بالمؤسسات الاقتصادية الكبيرة التي تستدعي توفر رؤوس أموال ضخمة، وهو ما يؤهلها لدخول قطاعات اقتصادية مختلفة؛
- قدرتها على الابتكار والتجديد للحفاظ على بقائها وضمان حصتها السوقية في ظل المنافسة الشديدة التي تعرفها الأسواق العالمية والمحلية على حد السواء، ولهذا تعتبر الابتكارات والاختراعات من بين الوسائل التي تعتمد عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لحيازة ميزة تنافسية تقارع بها المؤسسات الكبيرة المعتمة بدرجة أكبر على الإنتاج الكبير لتغطية الطلب المستمر؛
- المرونة والقدرة على الانتشار بسبب قدرتها على التكيف مع الظروف المختلفة، ما يؤدي إلى إحداث التوازن في العملية التنموية؛
- تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا بارزا في دفع عجلة التنمية بمختلف جوانبها، وذلك من خلال مساهمتها في منح المؤسسات الكبيرة ميزة تنافسية عالية ناتجة عن التكامل الأفقي القائم على أساس التعاون المستمر والمتبادل؛
- تغذية الصناعات الكبيرة بمختلف المواد الأولية الضرورية للقيام بنشاطها؛
- تعتبر مصدرا جيدا للادخار والاستثمار وتعبئة رؤوس الأموال، إذ أنها لا تتطلب حجما كبيرا من رأس المال مما يزيد من المقبلين ذوي القدرات المالية المحدودة نظرا لانخفاض تكلفة إنشائها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة؛
- انخفاض كل من حجم الإنتاج والمخاطرة التي تتعرض لها، إلى جانب بساطة المعدات والآلات المعتمد عليها في عملية الإنتاج؛

[1] عبد المطلب عبد المجيد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الإسكندرية– مصر، 2009، ص 41.

- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة للتدريب الذاتي والإبداع التكنولوجي فهي تساعد على خلق إطارات تقنية ذات مهارات عالية؛
- سهولة القيادة والتوجيه في تحديد الأهداف الواضحة للمشروع؛
- التميز بالمرونة فيما يتعلق بتغير أذواق المستهلكين، توظيف العمالة من فئات مختلفة، والعمل في أي موقع بالقرب من المواد الخام أو التوزيع حسب أولوياتها[1].

3- التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:لقد ظهرت غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بعد الاستقلال، ولم تتطور إلا بصفة بطيئة دون أن تتمكن من الحصول على هياكل أو أبنية فوقية ملائمة، ولا خبرة تاريخية مكتسبة، إلا بعد فترة التسعينات من القرن العشرين، وعلى العموم هناك ثلاث فترات ميزت تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ الاستقلال:[2]

3-1- الفترة الأولى: والتي بدأت مع الاستقلال ودامت حتى 1979، كان القطاع العام هو المسيطر على الاقتصاد والصناعة في الجزائر، وتميز بمؤسسات كبيرة وضخمة، بينما كان القطاع الخاص مهشما، ونصيبه ضعيفا ضمن هذا المجال، ويتشكل بعد الاستقلال في معظمه من المؤسسات التي سلمت إلى لجان التسيير الذاتي بعد رحيل مالكيها الأجانب، وقد أدمجت منذ سنة 1967 ضمن أملاك المؤسسات الوطنية. وهذه الوضعية هي نتيجة للسياسات الاقتصادية المنتهجة في تلك الفترة.

3-2- الفترة الثانية: والتي بدأت تدريجيا منذ سنة 1980 إلى غاية 1993، خلال هذه الفترة، ظهرت إرادة تسعى إلى تأطير وتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق الأهداف المحددة، وقد برز ذلك عبر إصدار إطار تشريعي وتنظيمي يتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص، الذي نص عليه القانون رقم 82-11 المؤرخ في 02 ذي القعدة 1402 الموافق ل 21 أوت 1982، والذي أورد بعض الإجراءات التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا سيما منها:

- حق التحويل الضروري لشراء التجهيزات وفي بعض الحالات المواد الأولية؛

---

[1] حمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان،إدارة المشاريع– مشروع صغير– إدارة الأعمال– تسويق، دار صفاء، عمان،2012، ص 42.

[2] بن نذير نصر الدين، دراسة إستراتيجية للإبداع التكنولوجي في تكوين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة– حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص ص 261-262.

– الاستفادة ولو بشكل محدود من الرخص الإجمالية للاستيراد ومن نظام الاستيراد بدون دفع.

3-3- الفترة الثالثة: والتي بدأت انطلاقا من 1994، أمام تفاقم الأزمة التي أصابت البلاد، وقررت الدولة بكل حزم الانتقال نحو اقتصاد السوق، حيث وضع إطار تشريعي جديد وشرع في إصلاحات هيكلية، وتتمثل الأهداف العامة لهذا الإطار في:

– إحلال اقتصاد السوق محل الاقتصاد السير إداريا؛

– البحث عن استقلالية أفضل للمؤسسات العمومية التي ستخضع للقواعد التجارية؛

– تحرير أسعار التجارة الخارجية والصرف؛

– استقلالية البنوك التجارية وبنك الجزائر.

أدى هذا التحول إلى رد الاعتبار للقطاع الخاص، والتكفل من خلال إنشاء وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتهيئة الظروف والقوانين لترقيتها وتشجيعها.

4- الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: إن إنشاء الهيئات الداعمة له دور أساسي في التعريف والكفل باحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المراحل المختلفة لتطويرها، حيث تمثل هذه الهيئات حلقة الربط بين مختلف المتدخلين المحليين والأجانب وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تنمية وتطوير مؤسسات هذا القطاع ومن بين هذه الهيئات نذكر:[1]

– وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
– بورصات المناولة والشراكة؛
– وكالة دعم وترقية الاستثمارات؛
– الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛
– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار؛
– المجلس الوطني للاستثمار؛
– المشاتل وحاضنات الأعمال؛
– مراكز التسهيل؛
– المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
– الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛
– صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
– الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة

[1] نفس المرجع السابق، ص 307.

– صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

المحور الثالث: تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- مفهوم التنافسية والميزة التنافسية: بدأ يظهر مصطلح التنافسية في مجالات الأعمال والتجارة والمال والاقتصاد والتسيير في الآونة الأخيرة، وهو ما يتطلب منا معالجة تحليلية لقضاياها، وذلك بتحديد واختيار الوسائل والأدوات اللازمة للترصد والحذر بغية توفير ضمانات البقاء، التوسع، الانتشار والاستقرار فما هو مفهوم التنافسية؟ وما المقصود بالميزة التنافسية؟

1-1- مفهوم التنافسية: تعرف التنافسية على أنها" تقديم منتج ذي جودة عالية وسعر مقبول للزبائن وأداء عالي للمؤسسة في السوق مقارنة بالمنافسين وهذا بتقدير واحتساب الحصة السوقية النسبية للمؤسسة"[1]. كما تعرف على أنها" القدرة على إنتاج سلع وخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب وهذا بشكل أكثر كفاءة من المؤسسات الأخرى. وتعرف أيضا على أنها" القدرة على تزويد المستهلك بالمنتجات والخدمات الأكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعني نجاحا مستمرا لهذه المؤسسة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة وهذا برفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية، وتعد تلبية حاجات الطلب المحلي المتطور والمعتمد على الجودة خطوة أساسية في تحقيق القدرة على تلبية الطلب العالمي والمنافسة دوليا"[2].

كما تعرف التنافسية بأنها" القدرة على الصمود أمام المنافسين بغرض تحقيق الأهداف من ربحية، نمو، استقرار، توسع، ابتكار وتجديد، حيث تسعى المؤسسات ورجال الأعمال بصفة مستمرة إلى تحسين المراكز التنافسية بشكل دوري نظرا لاستمرار تأثير المتغيرات العالمية والمحلية وتتحقق التنافسية من خلال مجموعة متغيرات منها: التحكم في عناصر التكاليف، إدارة الجودة الشاملة، تجديد المنتجات، والتعبئة، والتغليف، تخفيض الأسعار، إرضاء العملاء والبحث عن عملاء جدد، الاتصالات التسويقية، المقارنات التطويرية[3].

---

[1] كمال رز يق وفارس مسدور، مفهوم التنافسية ، مطبوعة الملتقى الوطني حول تنافسية المؤسسات الاقتصادية وتحولات المحيط، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 29- 30 أكتوبر 2002، ص 105.

[2] نفس المرجع السابق، ص 320.

[3] فريد النجار، المنافسة والترويج التطبيقي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية– مصر، 2000، ص ص11-12.

وتختلف درجات التنافسية باختلاف ظروف السوق، نوع النشاط الاقتصادي، درجة كثافة واتساع السوق، نوع التحالفات والتكتلات الاقتصادية وحدود تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. والشكل الموالي يوضح العوامل المؤثرة على التنافسية.

الشكل 2: العوامل المؤثرة على التنافسية

حدة المنافسة بالأسواق	مرونة الطلب على السلعة	درجة التحكم في المتغيرات الداخلية بالمؤسسة
درجة التغلغل في السوق العالمي	نوع المنتج التكنولوجي درجة التميز **التنافسية** التميز السلعي مركز المؤسسة في السوق	**حجم المؤسسة و مركزها في السوق**
شروط الاستيراد بالتخفيضات و الخصومات	**درجة امتلاك العلوم والتكنولوجيات المحلية**	**درجة تحكم المؤسسة في المتغيرات البيئية**

المصدر: فريد النجار، المنافسة والترويج التطبيقي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 12.

ويمكن الفصل بين تنافسية عامة للمؤسسة وتنافسية نوعية مثل التنافسية خاصة في الإنتاج، التنافسية في الموارد البشرية، تنافسية الأسواق، وكلها تؤثر في المركز التنافسي للمؤسسة. كما يجب التأكيد على أن الحفاظ على المركز التنافسي وتقويته أهم بكثير من مجرد الوصول إلى المركز الذي قد يتحقق أحيانا بعوامل الصدفة.

كما أن وجود تقسيمات للأنشطة الاقتصادية (مؤسسة، قطاع، دولة)، أدى إلى وجود تعريف خاص للتنافسية حسب كل تقسيم، لكن تبقى هناك علاقة تربط بين مختلف التعاريف عند كل مستوى، لذا فأي خطوة نحو التغيير ستؤثر على التنافسية في مختلف المستويات، سواء كان هذا التغيير إيجابي (إتباع خطوات خلق التنافسية)، أو سلبي (إتباع سلوك غير تنافسي).

- تعريف التنافسية على مستوى المؤسسة الاقتصادية: لقد أدى تزايد حدة المنافسة في ظل اقتصاد مفتوح، إلى ضرورة البحث المستمر عن أدوات وأساليب ذات فعالية وكفاءة، تسمح للمؤسسة بتعزيز تنافسيتها، لذا أصبحت التنافسية التحدي الرئيسي الذي تواجهه المؤسسات المعاصرة في ظل بيئة ديناميكية يصعب السيطرة على متغيراتها[1]. فتنافسية المؤسسة هي "القدرة على الصمود أمام المنافسين بغرض تحقيق الأهداف من ربحية ونمو واستقرار وتوسع وابتكار، وتسعى المؤسسات ورجال الأعمال إلى تحسين المراكز التنافسية نظرا لاستمرار تأثير المتغيرات العالمية المحلية[2].

كما تعرف التنافسية على مستوى المؤسسة في بريطانيا على أنها" القدرة على إنتاج السلع الصحيحة والخدمات بالنوعية الجيدة وبالسعر المناسب وفي الوقت المناسب، وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المؤسسات الأخرى"[3].

من خلال هذا التعريف نجد أن المؤسسات تتنافس حول ثلاثة عناصر هي: السعر، الجودة، التجديد، والابتكار.

- تنافسية المؤسسة على مستوى القطاع الاقتصادي: تلعب التنافسية على مستوى القطاع الاقتصادي، دورا هاما في تعزيز تنافسية الاقتصاد، خاصة القطاع الصناعي الذي يمثل 80% من التجارة الدولية[4]. وهذا ما أكد

[1] عبد السلام أبو قحف، سياسات واستراتيجيات الأعمال، الدار الجامعية الإسكندرية، 2004، ص 22.

[2] فريد النجار، مرجع سابق، ص11.

[3] فريد النجار، مرجع سابق، ص11.

[4]Orsetta CAUSA، Daniel COHEN،productivité Industrielle et compétitivité، centre de développement de l'OCDE،semptembre 2005، p05.

عليه بورتر حيث صرح بوجود حاجة إلى بناء تنافسية القطاعات الاقتصادية التي يقوم عليها الاقتصاد الكلي، لترجمة المكاسب إلى ازدهار مستدام، وفي حالة فشل تحقيق الإصلاحات وتطوير الشركات، والتي تتطلب عادة تحولات كبيرة في الشركات والبلد، فإن الدولة تعرض إلى انحسار قدرتها التنافسية واقتصادها لمخاطر اجتماعية[1].

والتنافسية على هذا المستوى، تعني" قدرة مؤسسات قطاع صناعي معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية، دون الاعتماد على والحماية الحكومية، وبالتالي تتميز تلك الدولة في هذه الصناعة.

وتنافسية القطاع تتحقق بالاعتماد على إدارة حقيقية وذلك بالتعاون والتنسيق بين عناصر القطاع الصناعي المختلفة:

- استخدام تكنولوجيا متشابهة؛
- الاشتراك في القنوات من وسط عمالة مشترك؛
- الارتباط بعلاقات أمامية وخلفية فيها بينها؛
- وجود مجموعة من المؤسسات المرتبطة والداعمة له لتكوين عنقود صناعي متميز.

– التنافسية على مستوى الدولة: إن مفهوم التنافسية على مستوى الدولة بالرغم من تداوله في الكتب والمجلات الاقتصادية، إلا أنه لم يتم تعريفه بشكل واضح ودقيق، ولقد ارتبط هذا المفهوم بأمرين:[2]

- الأمر الأول: شاع مصطلح التنافسية الدولية في عهد الرئيس الأمريكي " رونالد ريجان" عندما قام بتكوين لجنة للبحث في تنافسية الصناعات الأمريكية وأسباب تدهور قدرتها التنافسية أمام مثيلتها اليابانية. وقد تصاحب ذلك مع تفجر قضية العجز الكبير في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1981-1987)؛

[1] كمال رزيق، فارس مسدور، تعزيز التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، الملتقى الوطني الأول حول" المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وتحديات المناخ الاقتصادي، الجديد، جامعة ورقلة، 23/22 أفريل 2003، ص201.

[2] كمال رزيق، فارس مسدور، تعزيز التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، الملتقى الوطني الأول حول" المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وتحديات المناخ الاقتصادي، الجديد، جامعة ورقلة، 23/22 أفريل 2003، ص201.

- الأمر الثاني: الوصول لتعريف دقيق للتنافسية على مستوى الدولة، يواجه عدة صعوبات، لأنه يتداخل مع عدة مفاهيم أخرى مثل النمو، التنمية الاقتصادية، وازدهار الدول، إلى جانب أن هذاالمفهوم الديناميكي يتغير ويتطور باستمرار.

ونظرا لتعدد عناصر تحقيق التنافسية والتي هي عبارة عن ميزات تنافسية، يجدر بنا أن نقف على مفهوم الميزة التنافسية.

1-2- تعريف الميزة التنافسية: يعرف بورتر الميزة التنافسية على أنها: "العنصر الحرج الذي يقدم فرصة جوهرية لكي تحقق المؤسسة ربحية دائمة مقارنة بمنافسيها"[1]. كما أن تحقيق الميزة التنافسية يكون في عدة جوانب:

- التركيز على قطاعات سوقية معينة (التركيز)؛
- تقديم منتجات مختلفة عن منتجات المنافسين (التمييز)؛
- استخدام عمليات التصنيع ومنافذ توزيعية بديلة (السيطرة على التكلفة)؛
- استخدام هياكل مختلفة للتكلفة (السيطرة على التكلفة).

لا تكتفي المؤسسة بالحيازة على الميزة التنافسية، باعتبار أن هذه الأخيرة لا يمكن أن يحتفظ بها بصفة نهائية. ومن ثمة تأتي ضرورة تنمية وتطوير هذه الميزة؛ قصد التأمين المستدام لأسبقية المؤسسة على المنافسين. ويستدعي ذلك بالضرورة الاستناد إلى الإبداع الذي مفاده التغيير والإتيان بالجديد سواء كان من خلال الإبداع التكنولوجي، والإبداع التنظيمي، والإبداع التسويقي.

المحور الرابع: ماهية الإبداع التكنولوجي:

1- الإبداع: كثيرا ما يتم استعمال كلمة الإبداع للدلالة على كل شيء جديد و فريد من نوعه، بالإضافة إلى ذلك فإنه يشمل الأفكار البارعة والنيرة والفنون الرائعة. وما يجب الإشارة إليه هو أن الإبداع ليس هبة منحت لمجموعة قليلة مختارة من الأفراد، فكل فرد يولد و بداخله طاقة إبداعية هائلة.

[1] طارق نوير، دور الحكومات الداعم للتنافسية حالة مصر، سلسلة أوراق العمل المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، ص 05.

إذن يمكن القول أن الإبداع هو" كل الأعمال التي يقوم بها الأفراد و المؤسسات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة للحصول على نتائج إيجابية في كافة الميادين"[1].

أما في ما يخص كلمة التكنولوجيا فإنها تشير إلى "جملة المعارف والخبرات والممارسات التقنية والعلاقات المتبادلة بين الأنظمة الفرعية للعمل، حيث تطبيقها يساهم في إشباع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية، الحقيقية والمتوقعة[2].

2- الإبداع التكنولوجي:

2-1- تعريف الإبداع التكنولوجي: لقد تعددت التعاريف التي تناولت الإبداع التكنولوجي ويمكن إبراز أهمها:

عرفت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بأنه " المجموعة الكاملة من التغيرات العلمية والتكنولوجية، بغية استخدام منتجات أو عمليات جديدة أو محسنة تكنولوجيا."

وعرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على أنه:" يغطي المنتجات الجديدة والأساليب الفنية الجديدة، وأيضا التغييرات التكنولوجية المهمة للمنتجات والأساليب الفنية، ويكتمل الإبداع التكنولوجي عندما يتم إدخاله للسوق بالنسبة للإبداع في المنتج، أو استعماله في أساليب الإنتاج بالنسبة للإبداع في الأساليب إذ أن الإبداعات التكنولوجية تؤدي إلى استخدام كل النشاطات العلمية، التكنولوجية، التنظيمية، المالية، والتجارية.

ويمكن التأكيد على نجاح الإبداع التكنولوجي يتطلب توافر ثلاثة عناصر أساسية تتمثل في:

- توافر قدرات علمية وتكنولوجية (معارف ونظريات علمية وتكنولوجية)؛
- طلب في السوق؛
- العون الاقتصادي، الذي يقوم بتحويل القدرات العلمية والتكنولوجية إلى منتجات وخدمات تلبي طلب السوق.

[1] حمد سعيد أوكيل، وظائف ونشاطات المؤسسة الصناعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 11، 1991، ص ص 110-111.

[2] Pierre DUSANGE, Bernard RAMANATSOA,Technologie et Stratégie d'entreprise،Edition international, Paris,1996.

2-2- مميـــزات الإبـــداع التكنولـــوجي: وبنـاءا علـى مـا سـبق يمكـن اسـتنتاج أهـم مميـزات الإبـداع التكنولوجي:

- إن الإبـداع التكنولـوجي مـرتبط بالمنتجـات وأسـاليب الإنتـاج، ويعمـل علـى تحسـين العمليـة الإنتاجيـة، وتوفير المنتجات الجديدة وتحسينها؛
- الإبـداع التكنولـوجي يسـمح بالاقتصـاد في عوامـل الإنتـاج، ويهـدف إلى التـأثير الإيجـابي علـى تكـاليف الإنتـاج والعمـل علـى تحسـين أداء الأسـلوب الإنتـاجي مـن النـاحيتين الفنيـة والاقتصـادية، ممـا يترتـب عليه التحسن في المرد ودية، كمية المخرجات، وتخفيض تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة؛
- الإبـداع التكنولـوجي هـو تطبيـق لمعـارف علميـة وتكنولوجيـة، وبأنـه عمليـة متواصـلة تتطلـب التنسـيق والتنظيم لنجاحها؛
- يعتـبر الإبـداع التكنولـوجي عمليـة اسـتحداث تغيـير وموضـوعه المنتجـات بمختلـف أنواعهـا وأسـاليب الإنتاج وهذا التغيير قد يكون طفيفا أو جذريا.

ويحتـل الإبـداع التكنولـوجي موقعـا مهمـا في التفكـير الاسـتراتيجي للمؤسسـة، باعتبـاره تلـك العمليـة الـتي تتعلـق بالمسـتجدات الإيجابيـة والـتي تخـص المنتجـات بمختلـف أنواعهـا وكـذلك أسـاليب الإنتـاج، ومـن ثم آفـاق التطـور والنمـو في بيئـة أكثـر تعقيـدا، ويـتم ذلـك مـن خـلال البحـث والتطـوير الـذي يعـد النشـاط المغـذي الرئيسـي للإبـداعات التكنولوجيـة، بخاصـة للمؤسسـات الكبـيرة الـتي تتـوفر علـى مخـابر وإمكانـات مادية وبشرية معتبرة.

أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهي تنتج التكنولوجيا من خلال اعتمادها على الأفكار المستقاة لدى الزبائن؛ لأنها تنشط بالقرب منهم من جهة، ولا تملك الإمكانيات من جهة أخرى. وينقسم البحث والتطوير إلى: **البحث:** ويتضمن البحث الأساسي الذي يقوم على الأعمال التجريبية أو النظرية، الموجهة أساسا إلى الحيازة على معارف جديدة، تتعلق بظواهر وأحداث تم ملاحظتها دون أية نية في تطبيقها، أو استعمالها استعمالا خاصا؛ والبحث التطبيقي الذي يتمثل في الأعمال الأصلية المنجزة، لحصر التطبيقات الممكنة والناجمة عن البحث الأساسي، أو من أجل إيجاد حلول جديدة تتيح الوصول إلى هدف محدد سلفا. ويتطلب البحث التطبيقي الأخذ بعين الاعتبار المعارف الموجودة وتوسيعها لحل مشاكل بعينها.

ومن خلال نتائج البحث التطبيقي نجد التطبيقات الجديدة أولا في مجال المنتجات الجديدة بإحداث التغيير في مواصفاتها وخصائصها لإشباع حاجات المستهلكين بكيفية أحسن، ثانيا في مجال طرق الإنتاج ثالثا التحسين الملموس لكليهما والذي يهدف إلى تحسين أداءاته من الناحيتين الفنية والاقتصادية في آن واحد، مما يساهم في تخفيض التكلفة وزيادة المر دودية وبالتالي تحقيق الأرباح.فكلما جرى تغيير في تلك المنتجات كلما استلزم تغييرا في الطريقة التي تنتجها.

- **التطوير**: ويتعلق الأمر هنا بالاستثمارات الضرورية، التي تسمح بالوصول إلى تنفيذ التطبيقات الجديدة بالاستناد إلى التجارب والنماذج المنجزة من قبل الباحثين.

وللإبداع آثار على المؤسسة كما يمكن للإبداع أن يعدل من حدة المنافسة، من خلال التقليص أو الرفع من قدرات النشاط، وبخاصة التأثير على نموه. ومن ثمة فإنه كلما كان النشاط مزدهرا فإن عدد المؤسسات الراغبة في التقدم إلى هذا النشاط يكون كبيرا هذا من جهة ومن جهة أخرى، فإن الإبداع قد يؤثر على حدة المنافسة، من خلال تعديل حواجز الدخول أو الخروج، ومن ثمة التأثير على عدد المؤسسات الموجودة في السوق.

المحور الخامس: الإبداع التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

1- واقع الإبداع التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:إن ما يميز واقع الإبداع التكنولوجي في الجزائر هو غياب علاقات العمل والاتصال بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستراتيجية التكوين والبحث العلمي، فبحسب التوصيات المقدمة من قبل المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، والبنك الدولي، ومنظمات أرباب العمل التي دعت السلطات العمومية إلى أخذ التدابير الآتية:

- تشجيع الاتصال المنظم بين الجامعيين وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن خلال عمليات مستمرة تتعلق بتربص الطلبة في الوسط المهني، وتنظيم دورات تكوينية لصالح المؤسسات على مستوى الجامعة؛
- تشجيع حاملي المشاريع المبتكرة؛
- إنشاء هياكل وآليات وإعداد برامج تسمح بإحداث تقاربين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجامعة؛
- رفع القيود التي تضر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة مرحلة الإنشاء.

إن تطوير ثقافة إبداعية تتطلب تعاون وتنسيق الجهود بين مختلف المنظمات والهيئات المكلفة بإنتاج المعارف العلمية والتكنولوجية، وتثمينها خاصة في مجال تحليل ونشر المعارف والأفكار القابلة للتطبيق والتحول إلى إبداعات. ونجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تتميز بالخصائص التالية:

- يغلب عليها الطابع العائلي، مع عدم توفر خبرة كافية في مجال التسيير والتنظيم العلمي؛
- ضعف الاستثمار في الأصول غير الملموسة (الإبداع، الموارد البشرية، التكنولوجيا، المعرفة)، وغياب الإبداع والتجديد؛
- قدرات مالية محدودة؛
- غياب عناصر البحث والتطوير، حيث لا تتوفر على ميزانية بحث، وغياب المستخدمين المؤهلينوكذا انعدام الهياكل المكلفة بهذا النوع من النشاط؛
- روابط وعلاقات ضعيفة، مع المحيط الجامعي؛
- ممارسة للنشاطات بأساليب غير رسمية؛
- معلومات اقتصادية غير كافية.

2- آليات وبرامج دعم الإبداع التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

2-1- الهيئات الداعمة للإبداع التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تضطلع الهيئات الداعمة للإبداع التكنولوجي التي تتوفر عليها الجزائر بعدة مهام تمس جوانب متعددة من المؤسسة، وتساهم في تحسين مستواها التكنولوجي وفق المعايير والمواصفات الدولية، ومن بين أهم الهيئات المكلفة بهذا الجانب، وكذا البرامج نجد اللآتي:

2-1-1- المعهد الجزائري للتقييس: أنشأ المعهد الجزائري للتقييس في 21 فبراير 1998، ويعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تجاري، والذي حل محل المعهد الجزائري للتوحيد الصناعي والملكية الصناعية في أنشطته المتعلقة بالتقييس، ومن بين المهام التي أسندت إليه:

- اعتماد علامات المطابقة للمواصفات الجزائرية وطابع الجودة، ومنح تراخيص استعمال هذه العلامات والطوابع مع مراقبة استعمالها في إطار التشريع الممول به؛

- ترقية الأشغال والأبحاث والتجارب في الجزائر أو في الخارج، وتهيئة منشآت الاختبار الضرورية لإعداد المواصفات وضمان تطبيقها؛
- التكوين والتحسيس في مجالات التقييس؛
- تطبيق الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجال التقييس التي تكون الجزائر طرفا فيها.

2-1-2- المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية: أنشأ في 21 فبراير 1998، وهو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تجاري، والذي حل محل المعهد الجزائري للتوحيد الصناعي والملكية الصناعية في الأنشطة المتعلقة بالاختراعات، ومحل المركز الوطني للسجل التجاري في الأنشطة المتعلقة بالعلامات والرسوم والنماذج الصناعية والتسميات. ويقوم المعهد بتنفيذ السياسة الوطنية في الملكية الصناعية بحماية الحقوق المعنوية للمبدعين ودعم قدراتهم الإبداعية والابتكارية، بالإضافة إلى ترقية وتنمية قدرة المؤسسات الجزائرية لتسهيل العلاقات التجارية.

2-1-3- المعهد الوطني للإنتاجية والتنمية الصناعية:تأسس في 31 أوت 1967، أعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، ثم تحول إلى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تجاري في 19 ماي 1998، يوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالصناعة وترقية الاستثمار،ومن بين مهامه فيما يلي:

- تقديم المساعدة للمؤسسات والهيئات الوطنية في مجالي إعداد إستراتيجية المؤسسات وبرامج التكوين المعمول بهما؛
- القيام بتعميم التقنيات العصرية للتسيير، وضمان التكوين في علوم التسيير لمسيري المؤسسات العمومية والخاصة، وبالأخص التابعة للقطاع الصناعي؛
- تقديم الإعانة للمؤسسات والهيئات الوطنية في مجالات التكوين والتسيير وتنظيم المؤسسات والتنمية الصناعية؛
- إنجاز الدراسات والأبحاث المتعلقة بالإنتاجية والتنمية الصناعية ونشرها.

2-1-4- المشاتل ومراكز التسهيل: تعتبر المشاتل هياكل استقبال واحتضان لحاملي المشاريع لفترة معينة، بينما مراكز التسهيل فهي هيئات استقبال وتوجيه لحاملي المشاريع من خلال فضاء الإعلام والمساعدة التي يقوم بتوفيره، حيث تعمل هذه الهيئات على مساعدة حاملي المشاريع لتجاوز الصعوبات التي تعترضهم خاصة في مرحلة البداية وتساهم في بروز مشاريع مبدعة.

2-1-5- الهياكل والبرامج الوطنية للبحث العلمي والتطور التكنولوجي: تتضمن هذه الهياكل والبرامج جميع الهياكل القاعدية من جامعات، وكليات، ومعاهد، ومراكز بحث، ومخابر بحث، بالإضافة إلى برامج البحث والتطوير الوطنية، والتي تعكس في مجملها النظام الوطني للبحث والتطوير، حيث أن الترابط والتكامل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهياكل البحث والتطور التكنولوجي وبرامج البحث الوطنية سيعزز نجاح المشاريع المبدعة يدعم الإبداع التكنولوجي فيها.

2-1-6- الجائزة الوطنية للإبداع: تعد الجائزة الوطنية للإبداع من بين الوسائل التي أوجدتها السلطات الجزائرية من أجل تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاهتمام بالإبداع، وتتمثل الجائزة في منح ميداليات وشهادات استحقاق، ومكافآت مالية لأحسن مؤسسة مبدعة، وحدد مبلغها المالي على النحو التالي: الفائز الأول 1000000 دينار جزائري، الفائز الثاني 800000 دينار جزائري، أما الفائز الثالث 600000 دينار جزائري.

2-2- البرامج الداعمة للإبداع التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

2-2-1- برنامج التعاون الدولي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تعتبر الشراكة والتعاون الدولي أحسن الفرص من أجل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي هذا الإطار وضعت الجزائر عدة برامج للشراكة والتعاون الدولي الثنائي، وأصبح انفتاح الجزائر على الاتحاد الأوروبي دافعا ملحا لضبط برنامج خاص بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة ما يتعلق بتأهيل الموارد البشرية وتطوير التكوين، وتنمية الاستشارة المعلوماتية، وترشيد التسيير والإدارة، وانطلاقا من أن الاتحاد الأوروبي يمتلك نسيجا مهما من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتجارب رائدة في هذا المجال، وضمن هذا الإطار يمكن ذكر برامج التعاون الثنائي الآتية:

التعاون الجزائري الكندي: في إطار التعاون المالي فقد خصص غلاف مالي قدره 10 ملايين دولار كندي لدى هذا الشريك من أجل:

– تسهيل التعارف المتبادل على القطاعات الخاصة الجزائرية والكندية؛

– دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بتمكينه من الحصول على المهارة والخبرة الكندية ومن تحسين الإنتاجية؛

– تشجيع عملية تخفيف العراقيل التي تعترض توسع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بتدعيم ترقية بيئة عمل ملائمة.

كما تم تجسيد 72 عملية منذ تخصيص الغلاف المالي، 60 عملية تضمنت مختلف القطاعات بهدف اكتساب الخبرة والمهارة، والمساعدة التقنية والتكوين، والاستشارة في مجال التنظيم والتسيير، خاصة في قطاع الصناعات الغذائية. 10 عمليات خصصت للمؤسسات العمومية التي لها صلة مباشرة بالقطاع المالي والاقتصادي، كلجنة مراقبة أعمال البورصة، ووكالة ترقية ودعم الاستثمارات ومتابعتها، وبورصة المناولة والشراكة؛ أما آخر عمليتين فقد خصصتا لعلاقات العمل للمقاولين الاقتصاديين لكلا البلدين.

التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية: لقد تم الاتفاق مع البنك الإسلامي للتنمية على فتح خط تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تقديم مساعدة فنية متكاملة لدعم استحداث نظم معلوماتية ولدراسة سبل تأهيل الصناعات الوطنية لمواكبة متطلبات العولمة والمنافسة وإحداث محاضن نموذجية لرعاية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير التعاون مع الدول الأعضاء التي تمتلك تجارب متقدمة في الميدان على غرار ماليزيا، أندونيسيا، وتركيا.

كما تم التوقيع على اتفاقيتين في إطار هذا التعاون خلال سنة 2003، حيث قدم بموجبهما 9.9 مليار دولار أمريكي للمساهمة في تمويل مشروعات إنمائية في الجزائر، كما نصت إحدى الاتفاقيتين على تقديم قرض بقيمة 5.1 مليون دولار أمريكي لصالح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمساهمة في تنفيذ ودراسة نظام جديد للمعلومات الاقتصادية بهدف دعم وتطوير مؤسسات هذا القطاع وللنهوض وتشجيع الاستثمارات الخاصة.

التعاون مع البنك العالمي: يتم من خلال الشراكة المالية الدولية، حيث تم إعداد برنامج تعاون تقني مع برنامج شمال إفريقيا.

3- الأداء التنافسي والإبداعي في الجزائر: إن تحليل وتقييم الأداء التنافسي والإبداعي للجزائر يستند إلى التقارير الدولية المعترف بها والتي تقيم تنافسية الدول وكذا اهتمام الدول وقدرتها على الإبداع، وتتمثل هذه التقارير في تقرير التنافسية العالمي. أما تحليل الأداء الإبداعي لأي دولة يمكننا من الوقوف على فعالية الآليات والدعائم المحفزة لمنظومتها البحثية والتطويرية والإبداعية، وقياس مدى قدرتها على خلق المعرفة في مجال الاختراع والإنتاج العلمي، وتأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي ونشرها، وكذا قياس منتجاتها الإبداعية من سلع وخدمات ويتم ذلك من خلال تقرير الإبداع العالمي.

ولقد أوضح تقرير الإبداع العالمي لسنة 2011 تراجع مرتبة الجزائر في مجال الإبداع إلى المرتبة 125 والأخيرة من بين 125 دولة مقارنة بالمرتبة 121 من بين 132 دولة سنة 2010، والمرتبة 108 من بين 130 دولة سنة 2009.

ومن خلال ما سبق نجد أن الأداء الإبداعي يمثل نقطة ضعف في الجزائر بالرغم من الكفاءات والمهارات التي تمتلكها، لكنها غير قادرة على توظيفها بالشكل الأمثل في الدورة الإنتاجية والتنموية، مما يطرح تساؤلات عدة، منها كيف تم تحقيق تطور كمي في منظومة التعليم العالي دون أن يعكس ذلك إيجابيا على النشاط البحثي والإبداعي؟ وكيف يمكن وضع سياسات للتنمية المستدامة، والأمن الاجتماعي، وزيادة التنافسية دون أن تبنى على برامج البحوث العلمية الهادفة؟ وكيف يمكن بناء المعرفة العلمية دون تأمين التواصل مع المخزون المعرفي المحلي والمخزون العالمي؟ وكيف يمكن تصور حدوث اختراق نوعي في البحوث والإبداع دون قيام شراكة فعالة بين القطاع العام والخاص والجامعات ومراكز البحث، وبالتالي لابد من التفكير والإجابة على الأسئلة المطروحة بصياغة استراتيجية للنهوض بالأداء الإبداعي والتنافسي، تعتمد على بناء اقتصاد جديد قائم على المعرفة يستند إلى المرتكزات التالية:

- رصيد عالي من رأس المال البشري والفكري القائم على ثقافة الكفاءة والجودة والمبادرة؛
- منظومة مؤسسية فاعلة تتسم بآليات إبداعية وتجديدية واضحة المعالم، تعمل ضمن بيئات تمكينية فعالة وقادرة على تحقيق نمو معرفي وتنمية مستدامة؛
- إحداث تطور جدري وحقيقي في منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، ورصد استثمارات كافية في هذا المجال، بما يضمن جودة التعليم، وإنتاج المعرفة محليا، واستيعاب وتوطين المعرفة المستوردة، وبروز ثقافة مشجعة للإبداع والمبادرة؛
- ضرورة التخطيط والبرمجة للانتقال التدريجي إلى اقتصاد القائم على المعرفة.

كما أن التدخل النظامي للحكومة في تهيئة سياسات لبدء الأعمال والسلوكيات التصاعدية المدفوعة بالإبداع وتشجيعها وتحديدها ومكافأتها ودعمه يعتبر مطلوبا لخلق عمليات التغيير.

المحور السادس: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية:

لقد بدأ تعاظم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحياة الاقتصادية مع نهاية السبعينات، وأصبحت محورا للدراسات الاقتصادية باعتبارها كيانا مختلفا عن المؤسسات الكبيرة، في طريقة تسييره وإستراتيجيته وليس على أنها مرحلة من مراحل التحول نحو بلوغ الحجم الأمثل، وما يؤكد هذا التوجه هو العدد المتزايد لهذه المؤسسات وتنامي الدعوة لترقيتها.[1]

1- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى النشاط الاقتصادي:

من خلال هذا العنصر سنقوم بإبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى النشاط الاقتصادي من خلال بعض المؤشرات:

1-1- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الأدوات الاقتصادية التي تساعد على توفير مناصب شغل جديدة، على الرغم من صغر حجمها، فقد أثبتت مختلف الدراسات أن هذه المؤسسات تميل إلى تكثيف عنصر العمل عن المؤسسات الضخمة، لهذا نجد أن معظم الدول المتقدمة منها والنامية تولي اهتماما بهذا النوع من المؤسسات وتركز على ترقيتها فهي تلعب دورا ايجابيا في خلق مناصب العمل.[2]

1-2- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الإنتاج الصناعي: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرونة عالية في الإنتاج، ولها قدرة عالية على التكيف مع التغيرات التي تطرأ على السوق، ومواجهة التقلبات في الظروف الاقتصادية. كما أن هذه المؤسسات تمارس أنشطتها في عدد كبير من المجالات الاقتصادية، فيساعد على تنوع المنتجات الصناعية التي تنتجها ويعمل على تلبية حاجات ورغبات المستهلكين المتزايدة والمتنوعة، وهذا نتيجة للمكانة التي تحتلها في إطار العلاقات الاقتصادية بين القطاع الصناعي والزراعي والتجاري، واتساع الأسواق المحلية لتسويق منتجاتها.[3]

1-3- تنمية الطلب على السلع الاستهلاكية: تلعب المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة دورا أساسيا في تطوير الاستهلاك النهائي، وذلك أن هذه الصناعات لا تتطلب تكنولوجيا عالية أو إمكانيات مالية أو مادية كبيرة

[1] محمد الهادي مباركي، المؤسسة المصغرة و دورها في التنمية، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، جامعة الأغواط 8-9 أفريل 2002، ص 04.

[2] A.Tolentino, GIDELINES for the analysis of policies and programmes for SMSdevelopment, enterprise development technical programme, Italy, 2003, p 04.

[3] عبد الرحمن يسرى أحمد، تنمية الصناعات الصغيرة و مشكلات تمويلها، الدار الجامعية، مصر، 1996، ص26.

الأمر الذي يساعد على تطوير هذه الصناعات وبالتالي تلبية الطلب المحلي والوطني على مختلف السلع والمنتجات الاستهلاكية الضرورية المتزايدة.

كما تحاول هذه المؤسسات تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها. وهذا ما يؤدي تدريجا لو يتم الاهتمام به بصورة جيدة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا المجال وبالتالي المساهمة في تحسين مستوى ميزان المدفوعات من خلال التقليل من الواردات.[1]

1-4- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الصناعات الضخمة: تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تكوين جيل جديد من المستثمرين الصغار، الذين لا يملكون رؤوس أموال كبيرة خاصة الشباب، وهذا ما أثبتته معظم الدراسات التي تهتم بمسألة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. هذا الاهتمام بال م ص م من طرف صغار المستثمرين يعود أساسا لقدرتها على توظيف المدخرات الفردية بطريقة تقل فيها المخاطرة نتيجة لقصر فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر إذ تتميز هذه المؤسسات بارتفاع معدل دوران البضاعة والمبيعات وأرقام الأعمال مما يمكنها من التغلب على طول فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر فيها ويقلل بالتالي من مخاطر الاستثمار الفردي فيها. كما تتميزبسهولة وحرية الدخول والخروج من السوق لانخفاض نسبة الأصول الثابتة إلى الأصول الكلية في أغلب الأحيان، وارتفاع نسبة رأس المال إلى مجموع الخصوم وحقوق أصحاب المشروع وبالتالي سهولة اتخاذ قرار الدخول أو الانسحاب. وهذا نتيجة لسهولة تحويل المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة إلى سيولة دون خسارة كبيرة وفي مدة زمنية قصيرة، فهذه المؤسسات تمتلك المرونة الكافية لتعديل السياسات وسرعة اتخاذ القرارات وتحقيق الاتصالات مقارنة مع المؤسسات الكبيرة.

كما تعتبر هذه المؤسسات مراكز تدريب ذاتية لأصحابها والعاملين فيها بالنظر لممارستهم أعمالهم باستمرار وسط عمليات الإنتاج وتحملهم المسؤوليات التقنية والتسويقية والمالية، مما يحقق اكتسابهم المزيد من المعلومات والمعرفة والخبرات، الأمر الذي يؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية في المستقبل تفوق حجم مؤسستهم الحالية، ومن ثم فهي تعتبر مجالا خصبا لخلق وتنمية فئة المنظمين التي هي الأساس في زيادة الاستثمارات الناجحة وتوسيع فرص التوسع في المقدرة الإنتاجية. وبهذا فهي تساهم في تشجيع الاستثمار الذي يعتبر الدافع الحقيقي لعملية التنمية الاقتصادية في أي دولة الذي يساعد مباشرة في القضاء على البطالة والرفع من مستوى النمو الاقتصادي من خلال التأثير في مؤشرات الاقتصاد الكلي.

[1] زين العابدين أسامة، منشأة الأعمال هل هي السبيل إلى تنمية اقتصادية شاملة في سوريا.

1-5- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الصناعات الضخمة: لل م ص م دور هام في تطوير الصناعات الضخمة مثل الصناعات التحويلية خاصة عن طريق المقاولة الباطنية. إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأساس والبداية الرئيسية لأنشطة الصناعة التحويلية في أغلب المجتمعات الحضرية، وذلك تنويعا وتطويرا للأنشطة الاقتصادية التقليدية الأخرى في الزراعة والتجارة، كما كانت كذلك نواة انطلاق النهضة الصناعية في الدول الصناعية حاليا. وحتى بعد نمو وتطور الصناعات الكبيرة، تظل كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية وضرورة لا يمكن إغفالها في عملية التنمية الاقتصادية بصفة عامة وفي قيام نشاط صناعي متجانس ومتكامل وفعال، حيث يتكون القطاع الصناعي في هذه الحالة من مجموعة من القطاعات الصناعية ذات الأحجام المتفاوتة التي تخدم بعضها البعض وتتبادل الخدمات والأعمال فيما بينها، كل في مجال تخصصه وفي المستوى الذي يحقق فيه الميزة النسبية في تكلفة الإنتاج الاقتصادي.تعتبر هذه المؤسسات وسيلة لانتشار التوطن الصناعي جغرافيا من خلال الانتشار الجغرافي للمؤسسات الصناعية التي تسود فيها روح المنافسة، فهي أداة لإحداث التطور الاجتماعي و الاقتصادي ذلك لأن الحرفيين وصغار المستثمرين يتمركزون في المناطق الحضرية، ونظرا لصغر حجم المؤسسات الصغيرة فإنه يسهل توطينها بالقرب من المناطق التي توجد فيها مدخلات الصناعات الصغيرة، وهي تعمل غالبا كمؤسسات أو نقاط جذب لصناعات أخرى جديدة، وهكذا تعمل المؤسسات الصغيرة في توسيع رقعة التنمية الصناعية وانتشارها وما يتبع ذلك من تطور صناعي وحضاري. كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساعد على تشكيل نسيج اقتصادي متنوع ومتجانس من خلال التكامل العمودي الذي تشكله فيما بينها وبين المؤسسات الضخمة أيضا.

1-6- دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الجهوية: تعاني الدول النامية من مشكل عدم التوازن الجهوي للانتشار الصناعي، إذ نجد أن معظم المناطق الريفية تعاني من العزلة الاقتصادية، ولهذا نجد أن هذه الدول تحاول دائما فرض نوع من التوازن بتشجيع المشاريع الاستثمارية في المناطق الريفية المعزولة. مثال ذلك ما تبنته الجزائر بتشجيع المشاريع التي تقام في المناطق الداخلية والصحراوية. والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر الأداة الأكثر فعالية في دعم التوازن الجهوي كونها لا تتطلب استثمارات كبيرة، ولا تستلزم تكوينا عاليا أو تكاليف مرتفعة، كما إنها تعتمد على كثافة اليد العاملة وهذا ما يناسب الوضعية الاجتماعية والاقتصادية لهذه المناطق.

1-7- الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقاولة من الباطن:

- تساعد المقاولة الباطنية على زيادة فرص التشغيل وتراكم الثروة في المجتمع نتيجة لارتفاع مستوى المنافسة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- إن المقاولة الباطنية تشجع التخصص في العمل الذي يؤدي بدوره إلى الإتقان في الإنتاج وتعزيز الخبرات وبالتالي يساهم في خلق التجديد (innovation). كما أن التقدم التكنولوجي واشتداد حدة المنافسة الدولية في ظل العولمة فرضت على المؤسسات الاقتصادية باختلاف أحجامها الاهتمام بالعمليات الإنتاجية الأكثر أهمية والتخلص من العمليات الثانوية لمؤسسات أخرى متخصصة في هذا المجال. كما أن المؤسسات الضخمة تلجأ إلى المؤسسات المقاولة من أجل تحسين نوعية المنتوج.

كما يمكن للمؤسسات الكبيرة أن تستفيد من المقاولة الباطنية من خلال:

- اقتصاد التكاليف من خلال التقليل من القوة العاملة و رؤوس الأموال التي قد تتحملها؛
- التكنولوجية و الجودة في الإنتاج التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- **تأثير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مؤشرات الاقتصاد الكلي**:

2-1- زيادة الناتج الوطني: الناتج الوطني يعني قيمة مجموع السلع والخدمات التي ينتجها مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، ونلاحظ من الانتشار الواسع والنشاط الهائل لد م ص م في كافة المجالات الصناعية، الزراعية والخدمية أنها تساهم بشكل مباشر وبنسب عالية في الناتج الوطني الإجمالي أكثر مما تساهم به المؤسسات الكبيرة في الدول المتقدمة والنامية.وهذا يتضح من خلال رفع مستوى التوظيف لعنصر العمل الذي هو أبرز عناصر الإنتاج وبالتالي مما يرفع من مستوى الطلب الكلي الفعال على السلع الاستهلاكية والاستثمارية، فكلما زاد التوظيف أدى ذلك إلى زيادة الدخل لأفراد المجتمع، فجزء من هذا الدخل يوجه للاستهلاك مباشرة من الأسواق. أما الجزء لمتبقي فيوجه للاستثمار في مشاريع صغيرة أو يدخر في المؤسسات المالية التي توجهه بدورها إلى الاستثمار. كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساعد على رفع معدلات الإنتاجية لمختلف عوامل الإنتاج التي تستخدمها، كما تعمل على زيادة دورة المبيعات مما يقلل من تكاليف التخزين والتسويق بما يساعد على وصول المنتجات للمستهلك بأقل تكلفة ممكنة. وتؤدي هذه العوامل التي سبق ذكرها إلى زيادة حجم الناتج الوطني وتنوعه لشمولية هذه المؤسسات العديد من القطاعات الاقتصادية.[1]

[1] توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002، ص 31.

2-2- تعبئة الادخار: تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وحدات إنتاجية ومراكز استثمارية تعمل على تعبئة المدخرات الخاصة بالأفراد لتشغيلها داخل الاقتصاد الوطني، كذلك تمتص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فوائض الأموال العاطلة والمدخرات لدى صغار المدخرين بتوظيفها في استثمارات إنتاجية وخدمية والعمل على تشغيلها وتنميتها والمشاركة في أرباحها أي أن هذه المؤسسات تعد قناة إضافية لجذب المدخرات للمساهمة في تمويل الاستثمار على مستوى الاقتصاد الوطني مما يؤدي إلى زيادة مساهمة الادخار الخاص في تمويل التنمية، ويخفض من درجة الاعتماد على الاقتراض سواء من الداخل أو الخارج.

2-3- زيادة حجم الاستثمار والاستهلاك: تتميز هذه المؤسسات بارتفاع معدل دوران رأس المال بما يجعل هذه المؤسسات نواة للمؤسسات الكبيرة خاصة في مجال الصناعة مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار الكلي في الاقتصاد الوطني وهذا يضمن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي من خلال عمل مضاعف الاستثمار والعمل.**و**من المعروف أن العاملين في مثل هذه المؤسسات يحصلون على أجور منخفضة مقارنة بالأجور التي يحصل عليها العاملون بمؤسسات الأعمال الكبيرة، وحيث أن الميل الحدي للاستهلاك يكون مرتفعا عند أصحاب الدخول المنخفضة (الميل الحدي للاستهلاك وهو مقدار الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي الناجمة عن زيادة الدخل النقدي بمقدار وحدة نقدية واحدة) فإنه يترتب على هذا الوضع زيادة حجم الطلب الكلي في المجتمع، ويترتب عليه توسع دورة الإنفاق والإنتاج والاستثمار وبالتالي توسع في دورة النشاط الاقتصادي في المجتمع ورفع معدل النمو كمحصلة نهائية.[1]

2-4- ترقية الصادرات: أثبتت هذه المؤسسات قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات، بل إنها ساهمت في إحداث فائض في ميزان المدفوعات لبعض الدول، ويمكن للصناعات الصغيرة أن تساهم بفاعلية في تنمية الصادرات للعديد من المنتجات وذلك من خلال العمل على تطوير الصناعات الصغيرة الحديثة التي تمد السوق المحلية بالسلع الاستهلاكية لتصبح صناعات تصدير، وذلك بتقديم التوجيهات للمؤسسات الصناعية الصغيرة فيما يتصل بوسائل الإنتاج مع توفير

[1] زين العابدين أسامة مرجع سابق.

المساعدة الفنية والإدارة الاقتصادية اللازمة. وتثبت تجارب الدول الصناعية والدول النامية أهمية دور منشآت الأعمال الصغيرة في زيادة الصادرات.[1]

خاتمة:

لقد فرضت البيئة العالمية تحديات جديدة على المؤسسات باختلاف أحجامها والدول من خلال العديد من التطورات والتغيرات من أبرزها ظاهرة العولمة، والتوجه السريع نحو تحرير التجارة الدولية وقيام التكتلات الاقتصادية، وتقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل والاقتصاد المبني على المعرفة، وارتفاع حدة المنافسة، وفي ظل هذه الأوضاع أصبح التحدي الرئيسي الذي يواجه هذه المؤسسات ومن ثم الدول هو كيفية زيادة قدرتها التنافسية والمحافظة عليها لمواكبة تلك التغيرات.

كما شهد العالم ارتفاعا في الكثافة المعرفية للأنشطة الاقتصادية، حيث أصبح الإبداع حتمية ضرورية للرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فبناء قطاع تنافسي لهذه الأخيرة في ظل الاتجاهات الحديثة للاقتصاد العالمي يتطلب بيئة اقتصادية كلية مستقرة تعمل على دعم الاستثمار الخاص ووجود بنية أساسية تعليمية وعلمية تكنولوجية حديثة فعالة وتبني سياسات داعمة للإبداع والاستثمار فيه، من خلال المساهمة الفعلية في تمويل أنشطة البحث والتطوير وبناء قدرات تنافسية. فتنفيذ الإبداع التكنولوجي على مستوى المؤسسات يتطلب انتهاج مجموعة من الخطوات والمراحل المتتابعة معتمدة على ضرورة توفير الموارد المالية والمادية والبشرية الكافية.

المراجع:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18، الجريدة الرسمية، العدد 77، المؤرخة في 2001/12/12.
- أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان،إدارة المشاريع– مشروع صغير– إدارة الأعمال– تسويق، دار صفاء، عمان، 2012.
- بن نذير نصر الدين، دراسة إستراتيجية للإبداع التكنولوجي في تكوين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة– حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.

[1] وصاف سعيدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الصادرات، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط 8-9 أفريل 2002.

- توفيق عبد الرحيم يوسف،إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002.
- حمد سعيد أوكيل، وظائف ونشاطات المؤسسة الصناعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 11، 1991.
- زين العابدين أسامة، منشأة الأعمال هل هي السبيل إلى تنمية اقتصادية شاملة في سوري.
- طارق نوير، دور الحكومات الداعم للتنافسية حالة مصر، سلسلة أوراق العمل المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003.
- عبد الرحمن يسرى أحمد، تنمية الصناعات الصغيرة و مشكلات تمويلها، الدار الجامعية، مصر، 1996.
- كمال رز يق و فارس مسدور، مفهوم التنافسية ، مطبوعة الملتقى الوطني حول تنافسية المؤسسات الاقتصادية وتحولات المحيط، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 29- 30 أكتوبر 2002.
- محمد الهادي مباركي، المؤسسة المصغرة و دورها في التنمية، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، جامعة الأغواط 8-9 أفريل 2002.
- نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، 2007.
- وصاف سعيدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الصادرات، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية،جامعة الأغواط 8-9 أفريل 2002.

- A.Tolentino; GIDELINES for the analysis of policies and programmes for SMS development; enterprise development technical programme; Italy; 2003.

- Orsetta CAUSA, Daniel COHEN,productivité Industrielle et compétitivité, centre de développement de l'OCDE, semptembre 2005.

- Pierre DUSANGE, Bernard RAMANATSOA,Technologie et Stratégie d'entreprise, Edition international, Paris1996.